

اعد الوجوه المتقدمة على الوباء ويكون من القسم الثماني عليه وهو انسخ البطلان ام
 على الخلف ويكون من قسم الخلف فيه وامستند لهذا الاختلاف الاختلاف شيوخ
 النفل ميتة ان يكون مراد بالاختلاف المذكور في الترجمة وحينئذ اما ان يفسر على هذا
 النوع من الخلاف فيكون هو المراد بالاختلاف في الترجمة وهو قسم الاختلاف المذكور
 فيها يكون ضمير انفا فيم واختلفا مع شيوخ النفل ويعني ما ادعى لفظه انما يفسر عليه
 يتكون الاختلاف المذكور اذا باعول عن من اختلاف كتاب الصحاح او شيوخ النفل
 وكذا الاختلاف ويلزم تدخل بعض الاصطاح بحسب الاختيار وبطلان ما ادعى من
 تعيين ارادة انفا في كتاب الصحاح واختلافه على غير واحد من الفصيح فيكون
 خارجا عن قسمي الترجمة وهو خارج البعد والحوار ان اختلاف كتاب الصحاح المترجم
 له فمما قسم مصرح به وهو كما قسم بخط بالتخصيص في بيان ذلك ان شيا مثل اذ ذكره
 للمعنى من حذف او اثنان مثلا وان سكت الاخر لم يعد سكونه شيئا احتمل سكونه عنده
 وادبته بعد شيئا او نسيانه اياه او كونه عنده على الادل في فاعول الرسم حيث يكون الحكم المذكور
 على خلاف الادل وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال وكانت النسبة العندة فيها على
 تلك السكون نفعا على السكوت المنقول عنه وما ان ذكره الاخر فاما ان يذكره كاذبا في الاول
 او بلا اول انفا ولا اشكال في معناه ان يذكر احدهما الحكم مطلقا والاخر مع كذا في الانفا
 وكذا مع الترجمة لانه محض رأي وامان يذكر في خلاف ما ذكره الاول كان يقتصر واحدا حكم
 ويذكر الاخر لاختلاف فيه بهذا من قسم الخلف انما لا يذكره اما المفتوح فمسلط على
 احد وجهي الخلف ان ذكره الاخر ولا عبرت بالسكون في انفا فيكون ثبتت احدها
 ويجوز الاخر وهذا كثير يجعل على اختلاف الصحاح اعلا لتفليها وصدرا من
 اهل احدها فيكون هذا اختلافا كما صرح به في التفرقة من الاختلاف ما احتسب
 يلزم ما تقدم من انفسه اختلاف الصحاح كما قلنا واما عند اختلافهما في اللفظ والخطا
 فينظر في كل لفظ على الاستفقال ما للكل فيه وما خرج عن التفسير المذكور في الواحد
 الفصيح كما تقدم وتعيين اذحة عمود ضمير انفا فيم على كتبا الصحاح وبطلان
 ما ادعى على ان الشيوخ انما يعيرون بالانفا في الصحاح واختلافها واذا ساروا في عبارات الخلف
 ضمير العاقبة الهم على كتابها واحد كما في مراكش والاضطراب في حصر حصر كتاب
 الصحاح على الذهاب للجموع انما تتفق قلت الضمير في الحذف متعلق بالاضطراب

ويطلبه

ويطلبه بالعدل لا يتفق الا في الاصله اعمل على مختار البصير ولو اعمل على
 مختار الضمير لا عمل الشان في ضمير واضرار ان الحذف هو الاصل في الازالة وال فيه
 للعدد والعهد من له وحذفه حيث بهم يتساوى في الترجمة منهم من واخذت الكتاب
 متعلق بالحذف ومعنى التبعية على حد التفرقة من كل شيعة الامة ودعوى انها ابتداء
 الفانية او معنى عدول عن الظاهر واخذت الكتاب اع الفزان سميت بالاسمين لان موضعها
 يقتضيها ولها اسماء كثيرة ليس من اموضعا وهي على حذف مضامين ايم من حروف
 كلمات فاجتهد الكتاب وال في الكتاب المتعرب المعربة الاصل في قلب الكتاب على بعض
 ما يصلح له وهو الفزان صارت زابتك للضمير في قوله تعالى بالعلمية **تفليها**
الاول البسلة ان كانت فاجتهد الكتاب او من كل سورة او من فاجتهد الكتاب فيجوز عاقد
 في كل منها دخلت عند الناطق فيم من شيوخ النفل في العاجلة بالتخصيص والاشكال ان لم تكن
 منها ثما هو قول مالك وجماعة دخلت فيها ايضا للزوم او شبهه للزوم وان كان منها اباها البعض
 وعظا ويدل ارادة كذا في حذف الف الوصل في قسم التصدرا العواج وعده ذكره كذا في
 الف الجلالة والرحان منها ما اذ لا لا ندر اجها في العواج واخذت الكتاب وقد تفرقت في
 على حذف الف الجلالة من البسلة **الثانية** اعلم ان الحذف الواقع في الصحاح ثلثة اقسام
 اشارة واختصار واقتصار وحذف الاشارة ما يكون مواجعا لبعض الفرائد فيتم وما يكون
 الا انفسه لغير اشارة الشك والكون فيمن يفتح الباء وسكونها وفتح الال كما ياتي في هذا
 موسى الفرائد الباع فيضرا والواو لا يشرط في كون حذف الاشارة ان تكون الفراهة المشار اليها
 احد الفرائد السبع كما سياتي في السهام في مواضع من تجزير في بعض الكلمات ان
 يكون حذف الفراهة اشارة الى فراهة من شاة في احتمال ان تكون مشهورا حسب كتب
 الصحاح وساقف عن تعيين هذا القسم في اثناء هذا الكتاب بذكر فراهة الكلمة
 بدون الف وحذف الاختصار اذ التقليل ما لا يقتصر بكلمة دون ما تلتها او يحدد
 بما تكرر في اللفظ وحذف الاقتصار اذ الاختصاص ما اختصر بكلمة او كلم دون
 نظامها واما جامع القسم الاول كلاس الفصيحين الاخرين فيكون عدنا وبها سرجا
 وربما اجتمع القسمان الاخران باعتبار ذلك حيث تقع الصحاح على ذلك وتختلف
 في نظامها فيكون اختصار بالسمية اذ في الضمير في بعض الصحاح واقتصار بالسمية ان
 اشارة وهذا اصلا في العلم والاعلا بعد ان يشهد ذلك كله اسم اختصار **الثالث** انما تفرقت